

الملخص البياني للاقتصاد السعودي

الربع الأول 2024

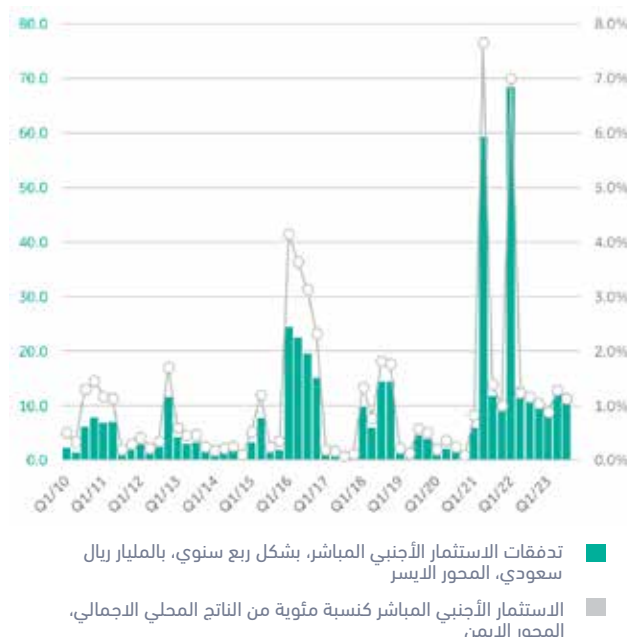
التوقع بعودة تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي في العامين المقبلين

- سجل الاقتصاد السعودي في الربع الرابع من عام 2023 معدل نمو بلغ -3.7% على أساس سنوي. ولكنه سجل نمواً إيجابياً على أساس ربع سنوي لأول مرة منذ الربع الرابع من عام 2022 (+0.4% على أساس ربع سنوي). وارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 4.3% على أساس سنوي وبنسبة 2.6% على أساس ربع سنوي، وهو أقوى معدل نمو ربع سنوي منذ الربع الأول من عام 2021.
- نظراً لانكماش قطاع النفط، فقد بلغ معدل النمو الإجمالي -0.9% خلال عام 2023. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط مرة أخرى في العامين المقبلين، ومع استمرار الارتفاع القوي لنشاط القطاع غير النفطي يُتوقع أن يعاود النمو الاقتصادي السعودي الارتفاع مجدداً إلى 2.8% في عام 2024 و4.8% في عام 2025.
- أعلنت الحكومة السعودية عن عجز مالي قدره 37 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2023 و81 مليار ريال أو 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة بأكملها. ونتوقع أن تستمر الحكومة السعودية خلال العامين 2024 و2025 في تطبيق سياسة مالية توسعية تهدف إلى تعزيز القطاع غير النفطي، وبالتالي الحفاظ على مسار نموه القوي.
- سجل إنتاج النفط الخام متوسطاً قدره 9.61 مليون برميل يومياً على مدار عام 2023، بانخفاض قدره -9.2% عن العام السابق. وفي الوقت نفسه، حافظت صادرات النفط الخام على متوسط قدره 6.67 مليون برميل يومياً، ما يشير إلى انكماش بنسبة -9.5% مقارنة بالمستويات المرصودة في عام 2022.
- تشير البيانات المحدثة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى وجود اتجاه ملحوظ نحو التدفقات الداخلة الثابتة والكبيرة منذ بداية عام 2021. وتجدر الإشارة إلى إبرام أرامكو صفقتين كبيرتين للبنية التحتية لخطوط الأنابيب ساهمتا في وصول مستويات التدفقات الواردة إلى ذروتها خلال هذا الإطار الزمني المحدد (انظر إلى الرسم البياني أدناه).
- بعد فترة قصيرة من الاستقرار النسبي شهدتها مؤشر السوق السعودية "تاسي" في شهر يناير، واصل المؤشر تعافيه القوي، ما دفع السوق من مستويات أقل من 10300 نقطة في أكتوبر إلى تجاوز 12500 نقطة بحلول منتصف فبراير. وقد عززت هذا الارتفاع الزيادة الكبيرة في حجم التداول.

جدول المحتويات:

بيانات إجمالية	
الناتج المحلي	2
المؤشرات	
النقدية والمالية	3
الرصيد المالي والدين	
الحكومي	6
مؤشرات الانفاق الخاص	
ومناخ الأعمال غير النفطي	7
قطاع الاسمنت والصادرات	
والواردات غير النفطية	8
مؤشرات التضخم	9
السوق العقارية	10
أسواق النفط	12
أسعار الصرف	
وفارق الائتمان	13
ميزان المدفوعات	
السعودي	15
سوق الأسهم	
السعودي	16
نظرة سريعة	
على الاقتصاد السعودي	18

تدفقات منتظمة وثابتة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العامين الماضيين



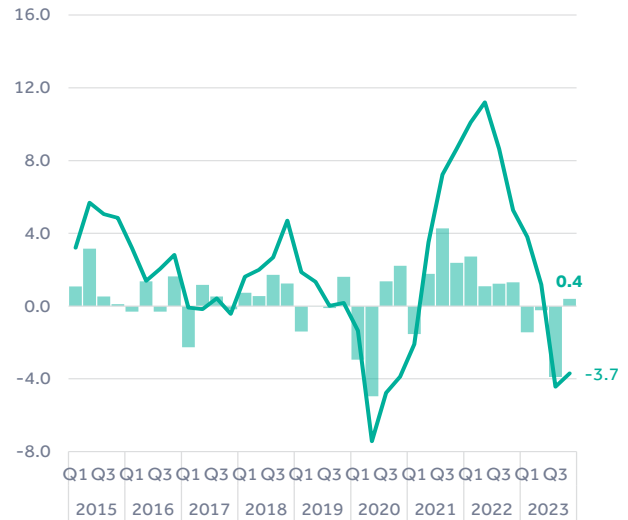
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي

خضعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة لإعادة حساب باستخدام منهجية جديدة اشتركت في تطويرها الهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاستثمارات. وتكشف البيانات المحدثة عن وجود حالات متقطعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتصاعدة على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية. ومع ذلك، كان هناك اتجاه ملحوظ منذ بداية عام 2021 يتسم بالتدفقات المنتظمة والكبيرة. ومن الجدير بالذكر أن ذروة التدفقات التي لوحظت في الربع الثاني من عام 2021 والربع الأول من عام 2022 يمكن أن ترجع إلى صفقتين كبيرتين للبنية التحتية لخطوط الأنابيب أبرمتها أرامكو.

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد و القطاعات المؤسسية

الرسم البياني 1:

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد



■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الرابع 2023)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

الناتج المحلي الإجمالي للنشطة النفطية

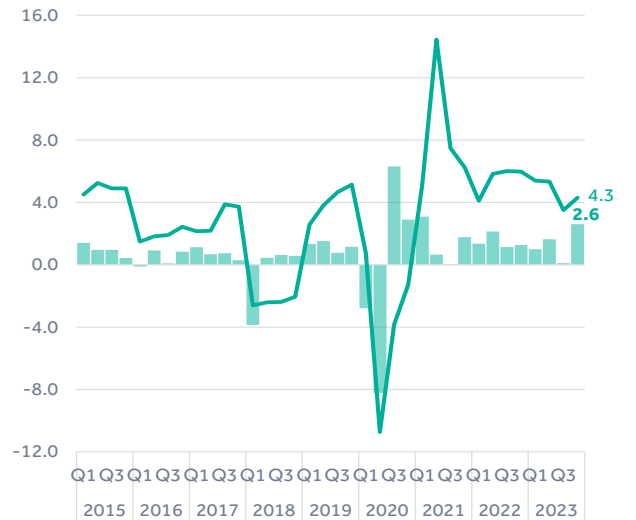


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة النفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة النفطية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الرابع 2023)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

الناتج المحلي الإجمالي للنشطة غير نفطية

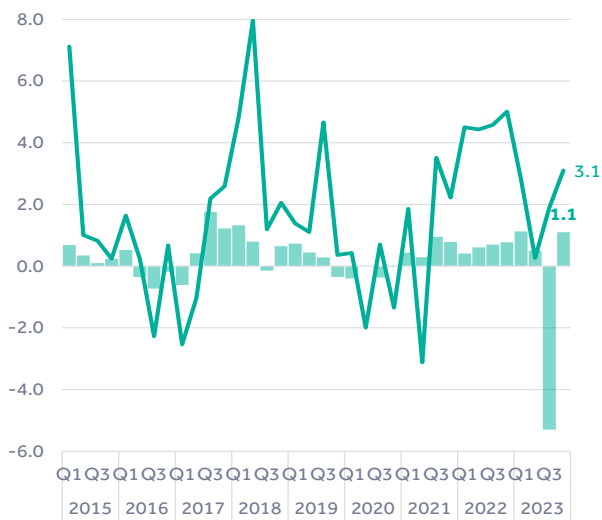


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة غير نفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة غير نفطية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الرابع 2023)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

الناتج المحلي الإجمالي للنشطة الحكومية



■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة الحكومية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة الحكومية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الرابع 2023)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

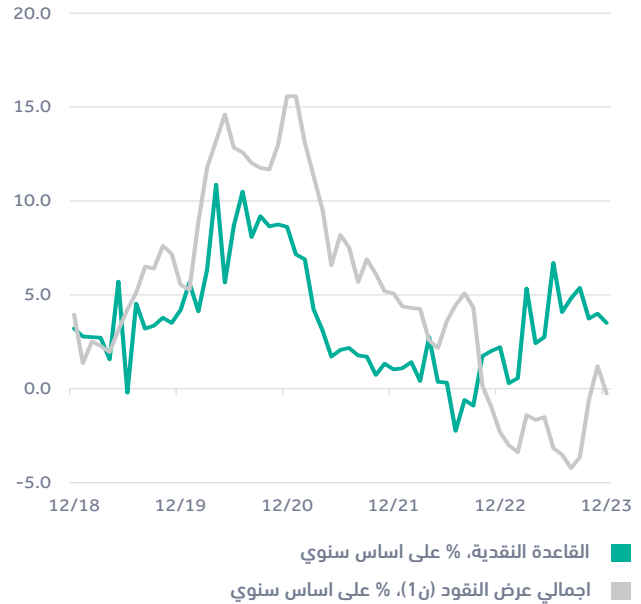
الأول إلى تسارع نمو القطاع غير النفطي إلى 4.3% بنهاية الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بنسبة 3.6% في الربع الثالث من عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، سجل القطاع غير النفطي معدل نمو ربع سنوي بنسبة 2.6%، وهو أعلى معدل نمو منذ الربع الأول من عام 2021.

بناءً على التقديرات السريعة، انخفض معدل نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 3.7% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023. ومع ذلك، شهد الاقتصاد نمواً إيجابياً (+0.4%) على أساس ربع سنوي لأول مرة منذ الربع الرابع من عام 2022. ويرجع ذلك في المقام

المجاميع النقدية، ونمو القروض والودائع لدى البنوك التجارية

الرسم البياني 1:

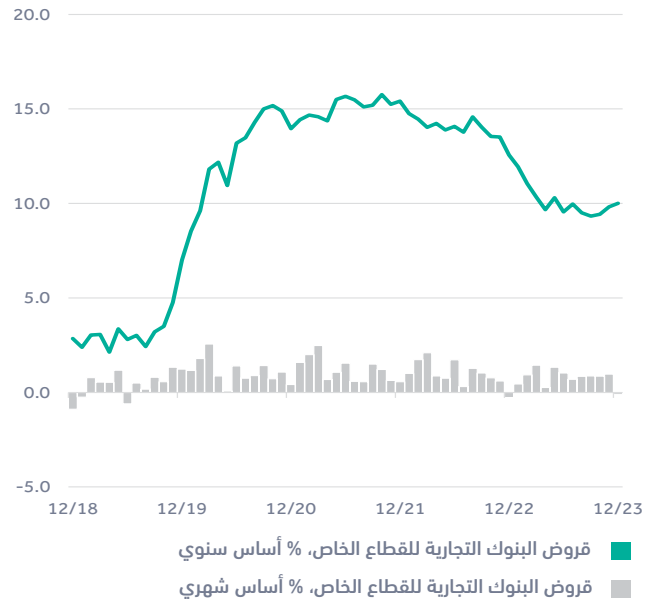
معدل نمو القاعدة النقدية و إجمالي عرض النقود (ن1)



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

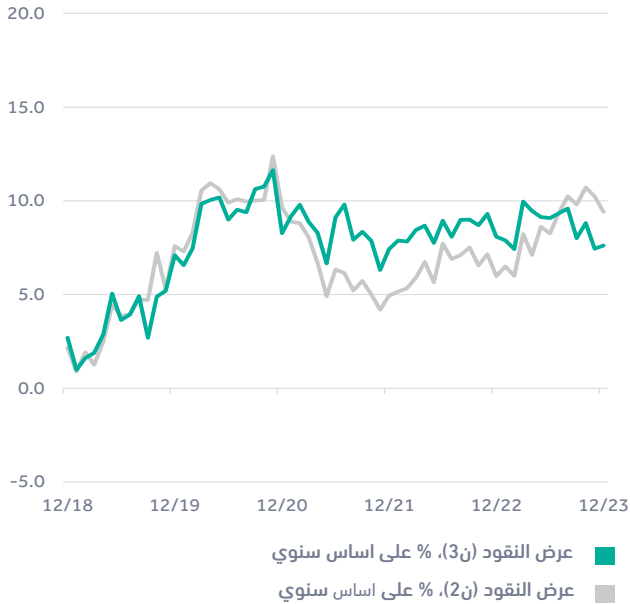
نمو الائتمان للقطاع الخاص



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

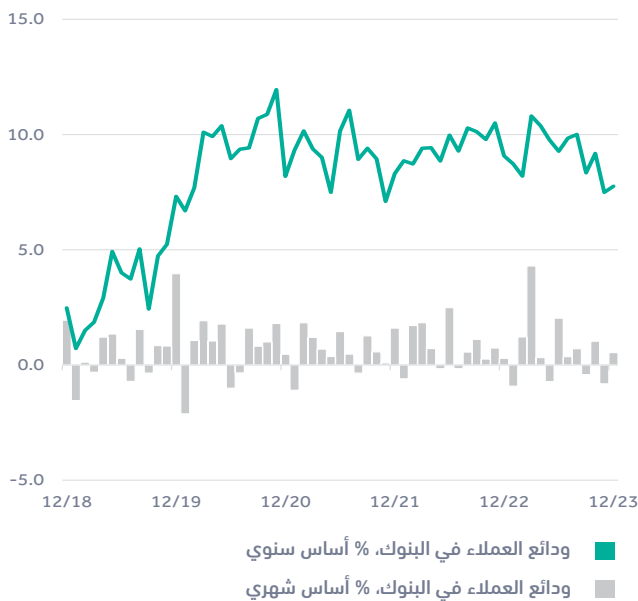
معدل نمو المجاميع النقدية (ن2) و (ن3)



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

نمو وداائع البنوك التجارية



المصدر: البنك المركزي السعودي

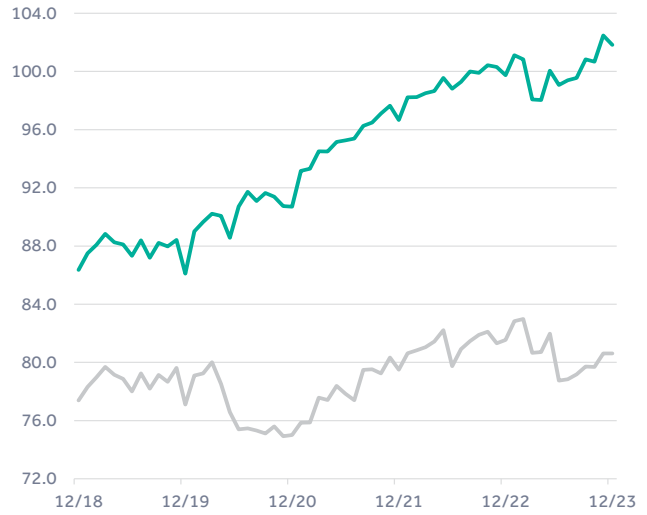
نفسه، تعافى نمو الائتمان المصرفي ليصل إلى 10.0% في ديسمبر 2023، مدفوعاً في المقام الأول باستمرار الطلب القوي على قروض الشركات، في حين أظهرت القروض الشخصية وقروض الرهن العقاري السكني مؤشرات واضحة على التباطؤ.

يشير ارتفاع معدل نمو عرض النقد (ن1) من -4.2% على أساس سنوي في أغسطس 2023 إلى ما يقرب من 0% على أساس سنوي بحلول نهاية العام، إلى أن تحول العملاء من الودائع التي لا تدر فوائد إلى الودائع المدرة للفوائد قد انتهى إلى حد كبير. وفي الوقت

المعدلات الرئيسية للبنوك التجارية

الرسم البياني 1:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الخاص



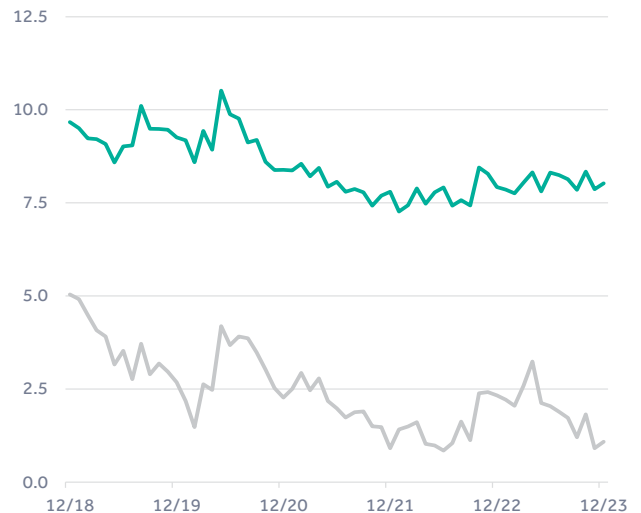
■ القروض إلى القطاع الخاص، % من إجمالي الودائع لدى البنوك

■ نسبة القروض إلى الودائع النظامية للقطاع الخاص

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

معدل الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات



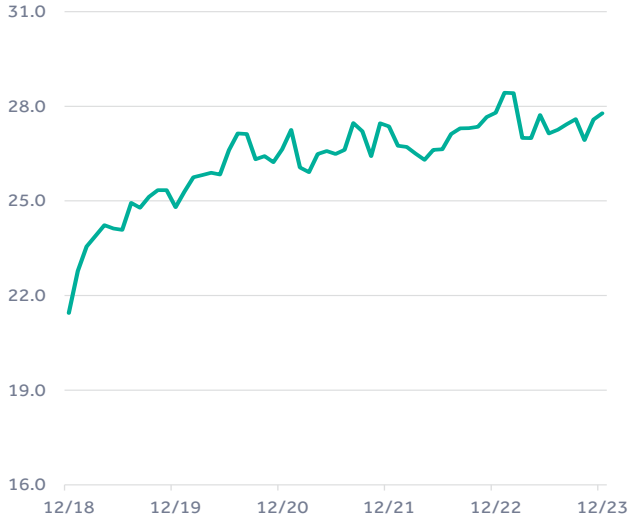
■ إجمالي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

■ صافي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الحكومي

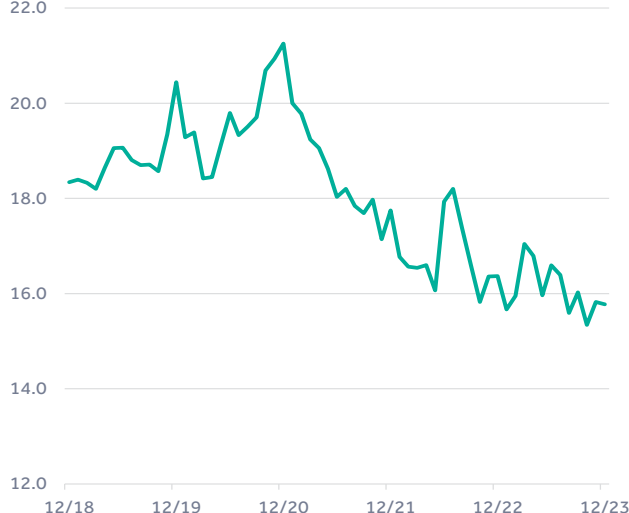


■ القروض إلى القطاع الحكومي، كنسبة مئوية من إجمالي الودائع لدى البنوك

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

معدل فائض السيولة إلى إجمالي الموجودات



■ فائض السيولة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

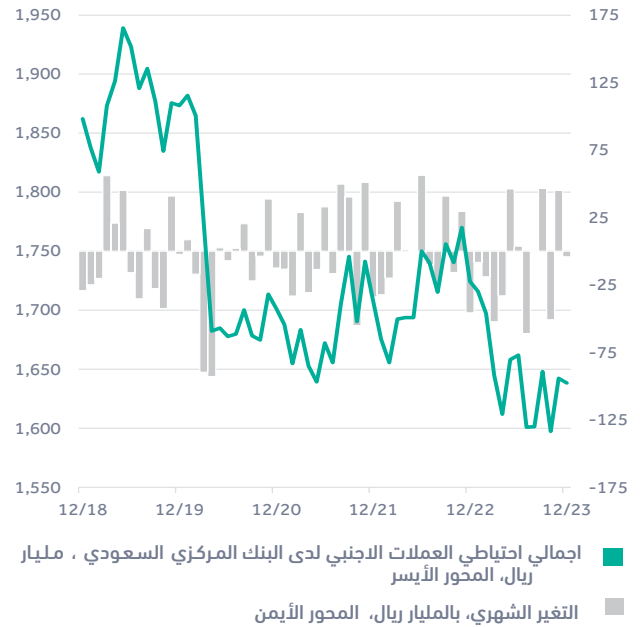
28% خلال عام 2023. وعلى الرغم من هذا الاتجاه، لا تزال السيولة الزائدة في القطاع المصرفي منخفضة نسبياً وفقاً للمعايير التاريخية، إذ سجلت 15.8% في شهر ديسمبر.

ارتفعت النسبة القانونية والمباشرة للقروض إلى الودائع للقطاع الخاص منذ منتصف عام 2023، ما يشير إلى أن نمو القروض في القطاع الخاص فاق نمو الودائع خلال هذه الفترة. وفي الوقت نفسه، ظلت نسبة القروض إلى الودائع للقطاع الحكومي أقل من

المركز المالي للبنك المركزي السعودي والودائع الحكومية

الرسم البياني 1:

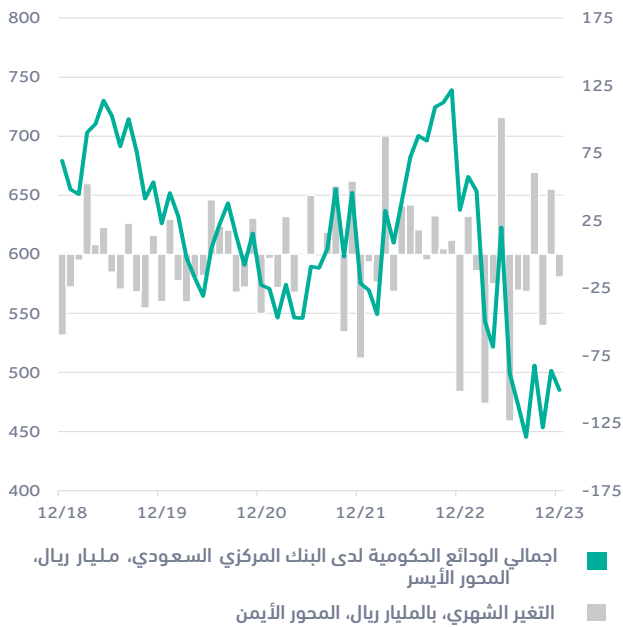
احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

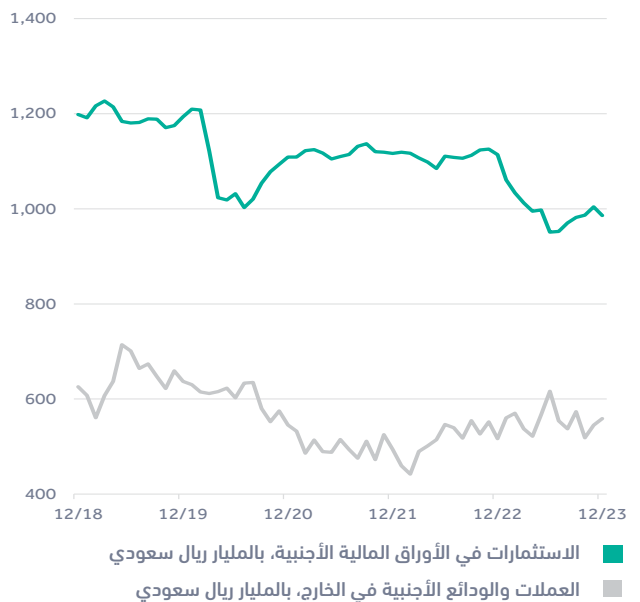
إجمالي الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

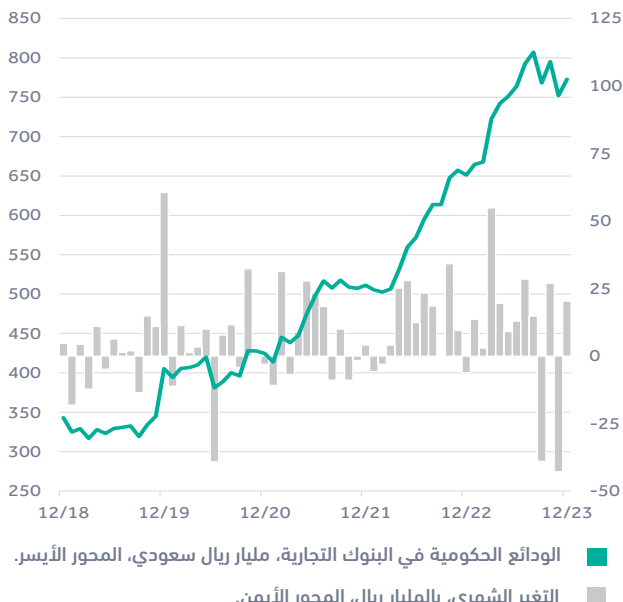
توزيع احتياطي العملات الأجنبية في البنك المركزي السعودي



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

إجمالي الودائع الحكومية في البنوك التجارية



المصدر: البنك المركزي السعودي

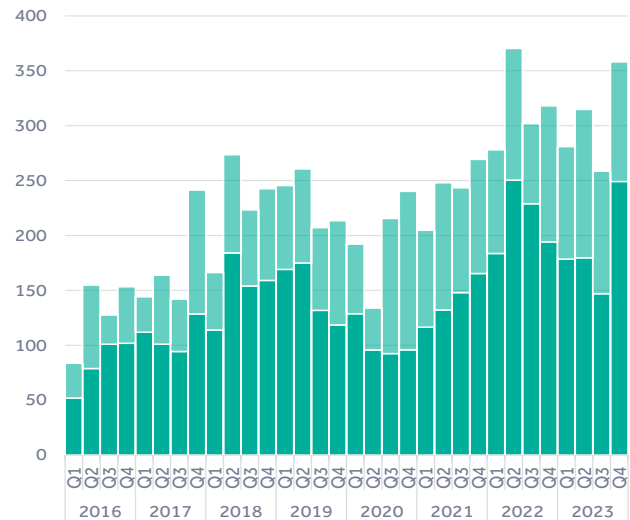
ريال. وخلال الفترة نفسها، شهدت ودائع الحكومة والمؤسسات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي انخفاضاً قدره 153 مليار ريال، في حين ارتفعت ودائعها لدى البنوك التجارية بمقدار 122 مليار ريال.

انخفضت احتياطات النقد الأجنبي الرسمي لدى البنك المركزي السعودي بمقدار 86 مليار ريال في عام 2023. وتوافق هذا الانخفاض مع انخفاض قدره 128 مليار ريال في حيازة الأوراق المالية الأجنبية، في حين ارتفعت ودائع العملات الأجنبية بمقدار 42 مليار

الرصيد المالي الربع سنوي والدين الحكومي المستحق

الرسم البياني 1:

الإيرادات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

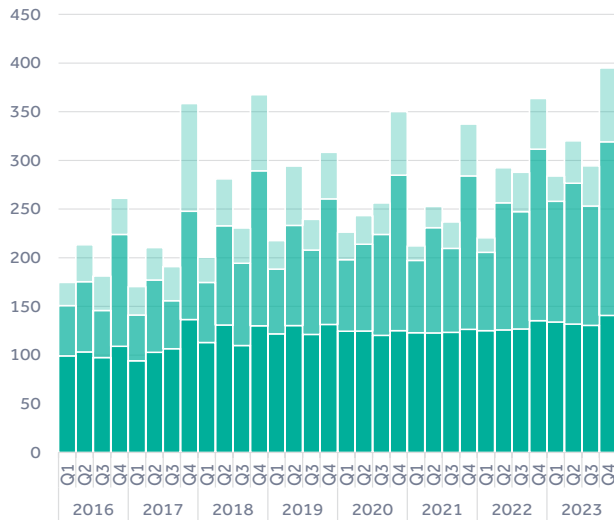


الإيرادات النفطية
الإيرادات غير النفطية

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 2:

النفقات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

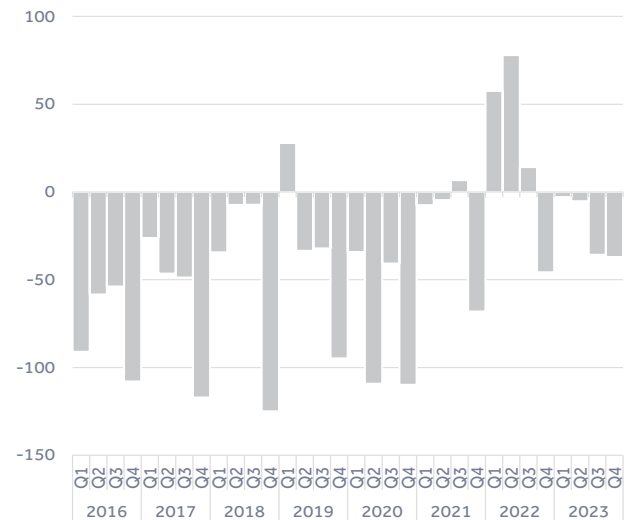


تعويضات الموظفين (الرواتب والأجور)
نفقات جارية أخرى
إنفاق رأسمالي

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 3:

العجز / الفائض المالي الربع سنوي (مليار ريال سعودي)

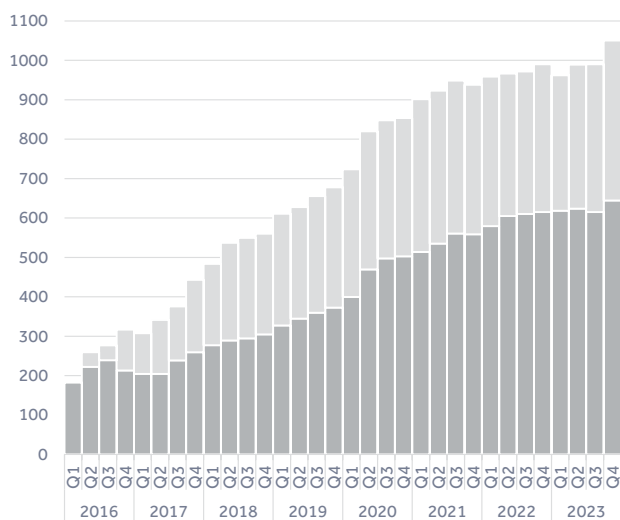


صافي العجز / الفائض

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 4:

الدين الحكومي المستحق (نهاية الربع)



الدين الحكومي المحلي المستحق، مليار ريال سعودي
الدين الحكومي الأجنبي المستحق، مليار ريال سعودي

المصدر: وزارة المالية

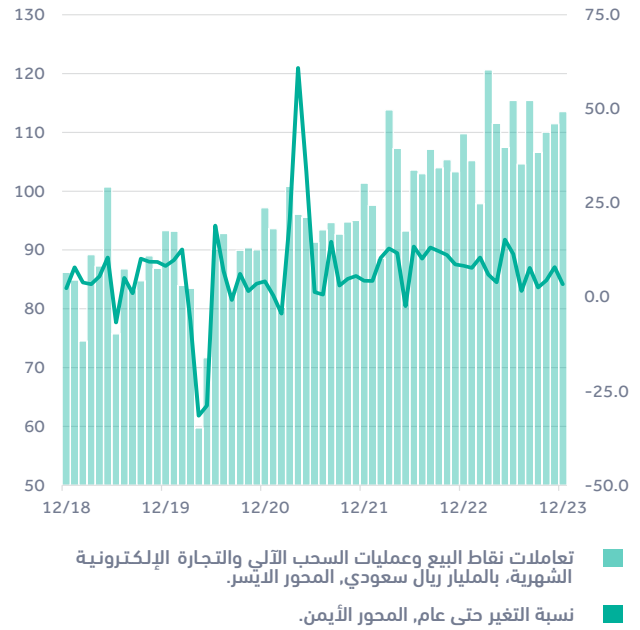
خلال الربع الرابع، وذلك على الأرجح بسبب إدراج توزيعات الأرباح من أداء أرامكو. وقد بلغ الإنفاق المالي على مدار العام 1293 مليار ريال، في حين بلغت الإيرادات 1212 مليار ريال، ما أدى إلى عجز قدره 81 مليار ريال.

في الربع الرابع من عام 2023، ارتفع الإنفاق المالي بنسبة +8.6% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، في حين سجلت الإيرادات المالية زيادة كبيرة بلغت +12.6% على أساس سنوي. ويرجع هذا الارتفاع في المقام الأول إلى الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية

مؤشرات الانفاق الخاص ومناخ الاعمال غير النفطي

الرسم البياني 1:

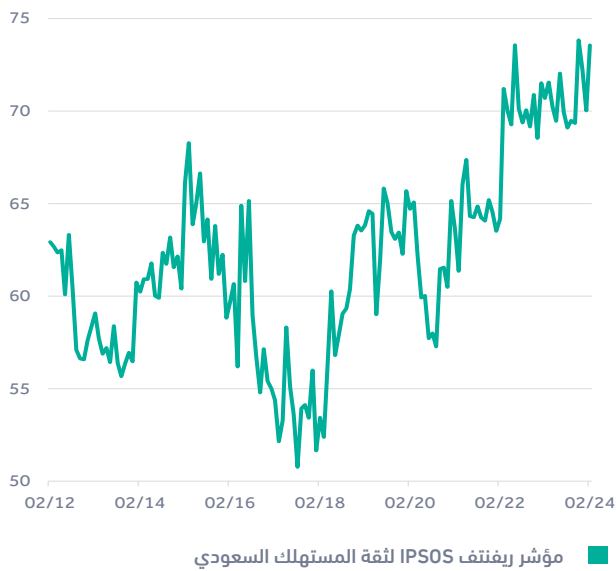
مؤشرات الانفاق الخاص



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

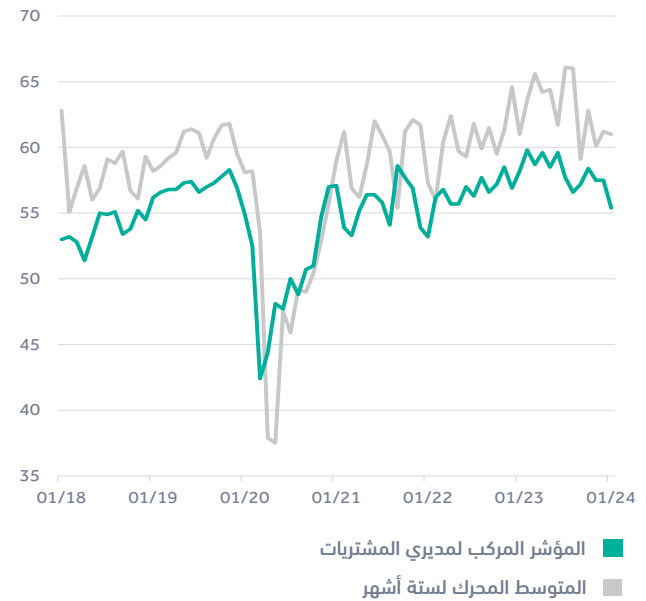
مؤشر ثقة المستهلك



المصدر: ريفنتف

الرسم البياني 3:

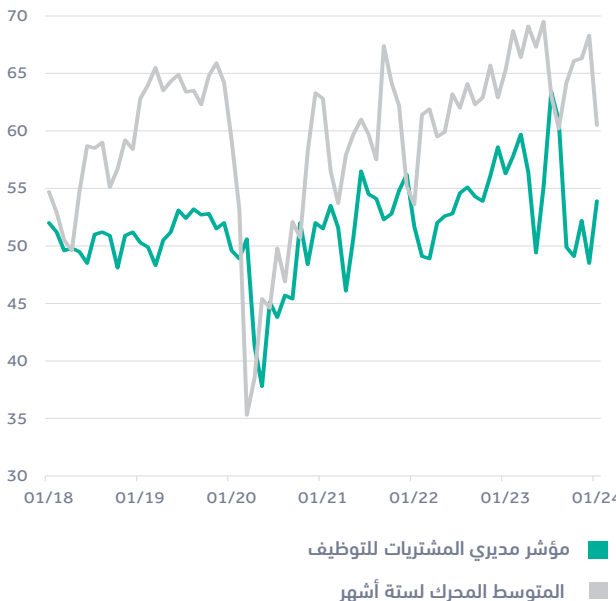
المؤشر المركب لمديري المشتريات



المصدر: آي اتش اس ماركيت

الرسم البياني 4:

مؤشر مديري المشتريات للتوظيف



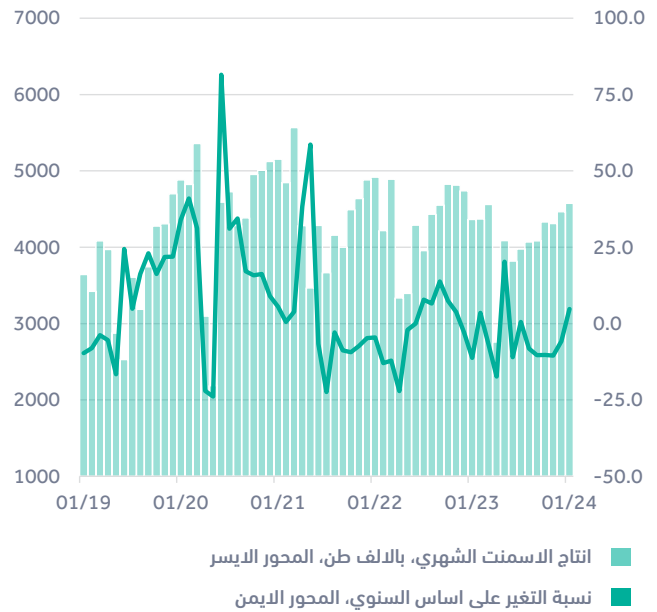
المصدر: آي اتش اس ماركيت

المشتريات المركب قراءة ما تزال قوية تبلغ 55.4 نقطة، مقارنة بقراءة 57.5 نقطة في شهر ديسمبر. وكان الانخفاض في مؤشر مديري المشتريات للطلبات الجديدة أكثر وضوحاً، حيث انخفض إلى 60.5 نقطة في شهر يناير بعد أن كان 68.3 في شهر ديسمبر.

شهد النمو الفعلي للإنفاق الاستهلاكي تباطؤاً نسبياً إلى 5.3% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2023، على الرغم من تسجيل مؤشر ثقة المستهلك ارتفاعاً قياسياً. وفي الوقت نفسه، أظهر مناخ الأعمال تباطؤاً تدريجياً في شهر يناير، حيث سجل مؤشر مديري

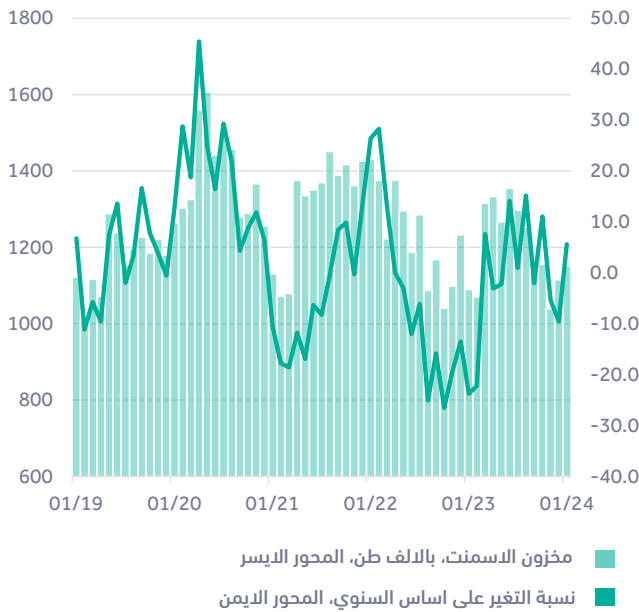
قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية

الرسم البياني 1:
انتاج الاسمنت



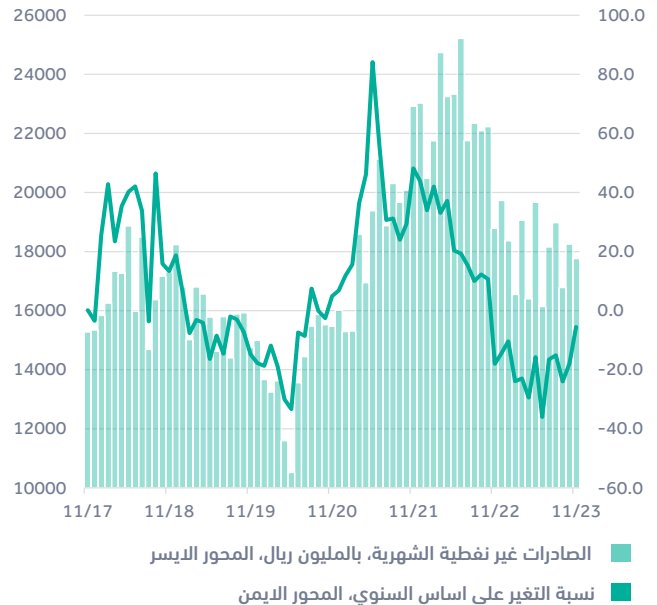
المصدر: اسمنت اليمامة

الرسم البياني 2:
مخزون الاسمنت



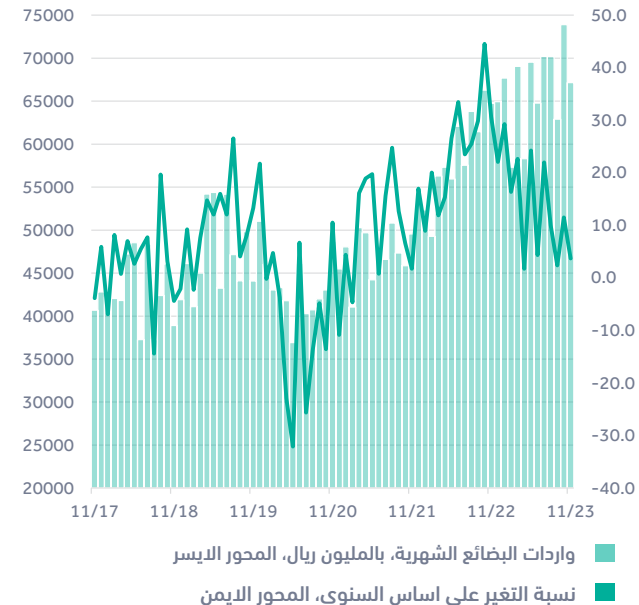
المصدر: اسمنت اليمامة

الرسم البياني 3:
صادرات البضائع غير نفطية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
واردات البضائع



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

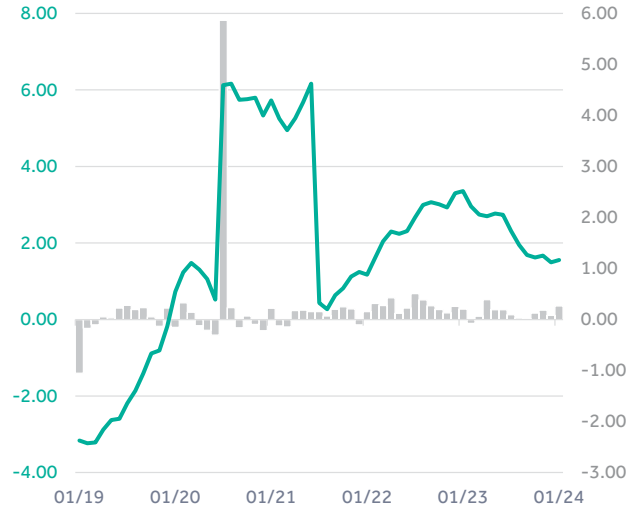
5.5% على أساس سنوي في نوفمبر 2023 من -24.0% على أساس سنوي في سبتمبر. من ناحية أخرى، ارتفعت واردات السلع التجارية بنسبة 3.7% على أساس سنوي في نوفمبر من عام 2023 بعد أن كانت أكثر من 30.7% على أساس سنوي في العام السابق.

عاد إنتاج الأسمنت في يناير 2024 للارتفاع بمعدل نمو 4.8% على أساس سنوي ليصل إلى 4.57 مليون طن، وتأتي هذه الزيادة بعد خمسة أشهر من معدلات النمو السلبي على أساس سنوي. ويذكر أن مستوى الإنتاج في يناير يماهي مستوى الإنتاج في ديسمبر 2022 لأول مرة. وفي الوقت نفسه، انخفض نمو الصادرات غير النفطية إلى

مؤشر تكلفة المعيشة وأسعار الجملة

الرسم البياني 1:

مؤشر تضخم أسعار المستهلك

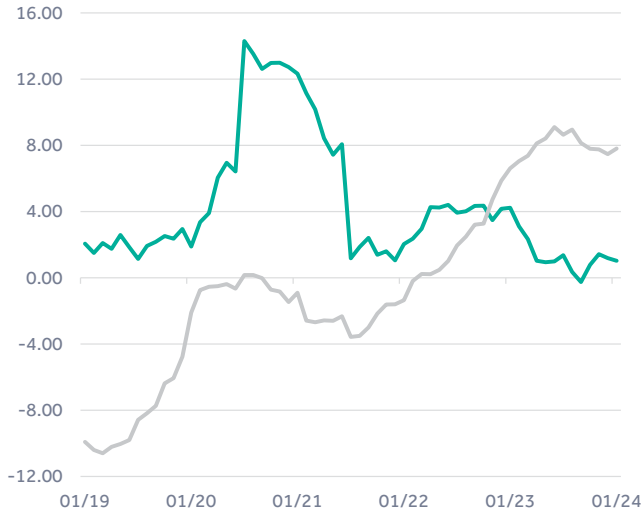


■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس سنوي
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس شهري

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم الغذاء و السكن

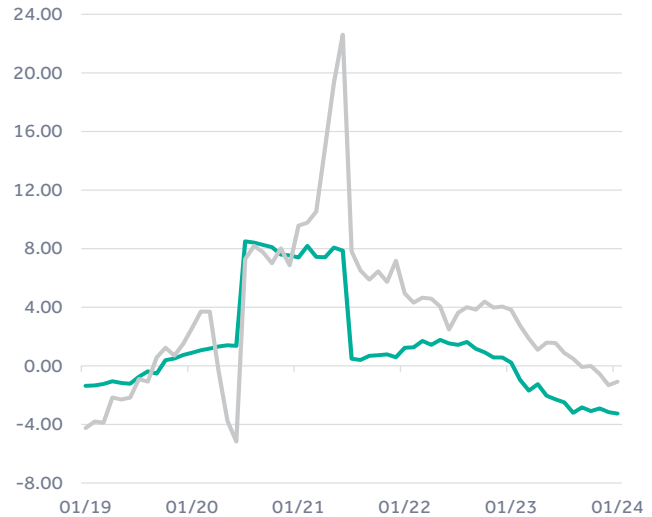


■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، المؤشر الفرعي لقسم الأغذية والمشروبات، % التغير على أساس سنوي
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، المؤشر الفرعي لقسم السكن والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم التآثيث والنقل

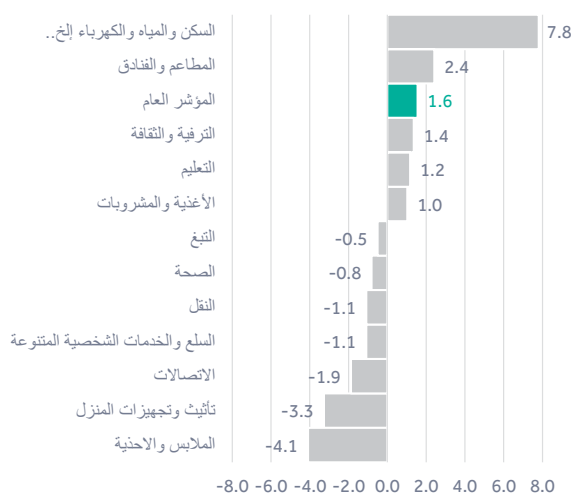


■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، المؤشر الفرعي لقسم تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها، % التغير على أساس سنوي
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، المؤشر الفرعي لقسم النقل، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

مؤشر أسعار المستهلك للقطاعات الرئيسية في يناير 2024



■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

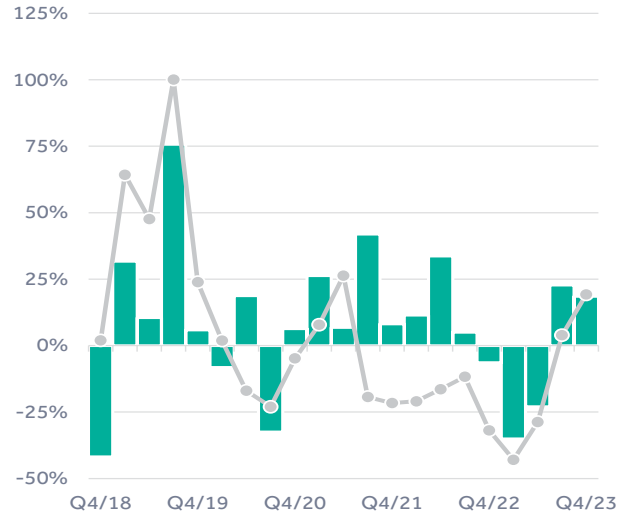
وكان الدافع الرئيسي وراء هذا التسارع هو التضخم المتزايد في أسعار الإيجار. وفي الوقت نفسه، أظهرت فئة الأغذية والمشروبات، التي تحمل أكبر وزن في سلة مؤشر أسعار المستهلك، معدل تضخم معتدلاً بنسبة 1.0% مقارنة بنسبة 1.2% في شهر ديسمبر.

شهد تضخم مؤشر أسعار المستهلك السعودي ارتفاعاً طفيفاً، إذ ارتفع من 1.5% على أساس سنوي في ديسمبر إلى 1.6% على أساس سنوي في يناير. وقد تأثرت هذه الزيادة في الغالب بالتضخم المتسارع في المؤشر الفرعي للإسكان والمياه والكهرباء، والذي ارتفع من 7.5% على أساس سنوي إلى 7.8% على أساس سنوي.

نشاط الصفقات في السوق العقارية

الرسم البياني 1:

إجمالي التعاملات العقارية، % التغير السنوي

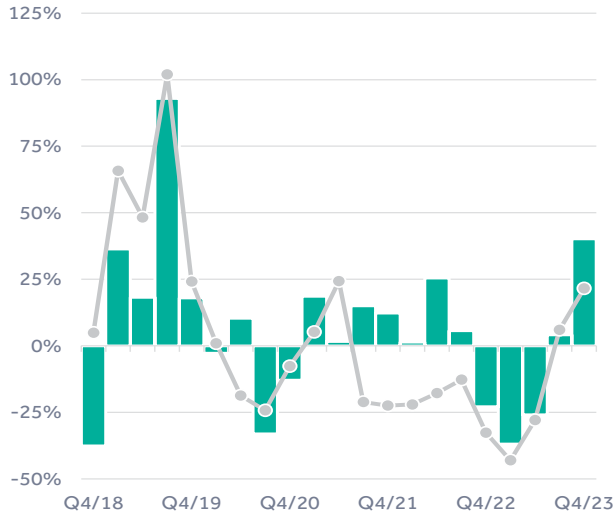


■ قيمة التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 2:

التعاملات العقارية في القطاع السكني، % التغير السنوي

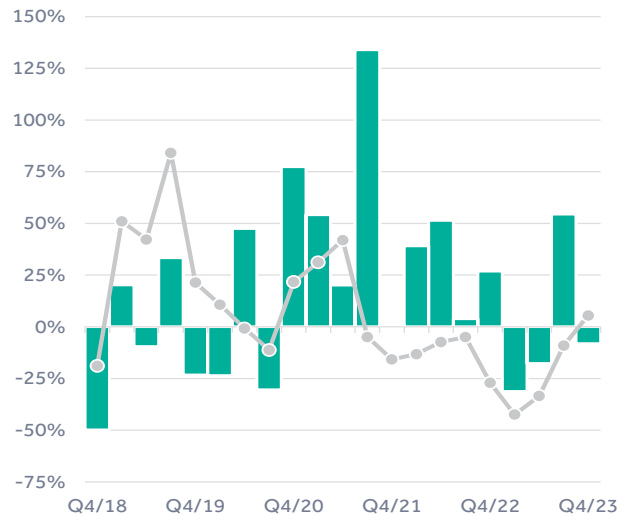


■ قيمة التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 3:

التعاملات العقارية في القطاع التجاري، % التغير السنوي

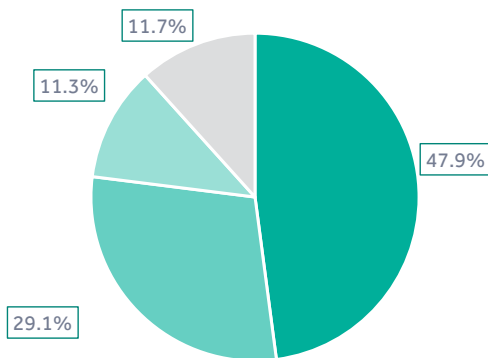


■ قيمة التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 4:

توزيع قيم التعاملات حسب المناطق (الربع الرابع - 2023)



■ منطقة الرياض
■ المنطقة الشرقية
■ باقي المناطق
■ منطقة مكة

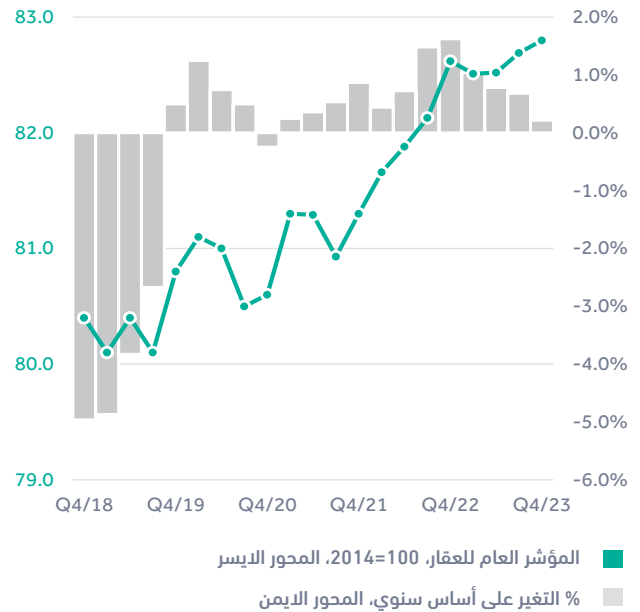
المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

العقارات السكنية التي قفزت بنسبة 40% على أساس سنوي. وعلى الجانب الآخر، شهدت قيمة التعاملات العقارية التجارية انخفاضاً بنسبة 8- على أساس سنوي في الربع الرابع، بعد انتعاش عام قوي بنسبة 54% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023.

استمر الانتعاش في حجم التعاملات العقارية، بعد الانخفاض الذي شهده النصف الأول من العام السابق، خلال الربع الرابع من عام 2023. وارتفع إجمالي حجم المعاملات بنسبة 18% مقارنة بالعام السابق. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الارتفاع الكبير في تعاملات

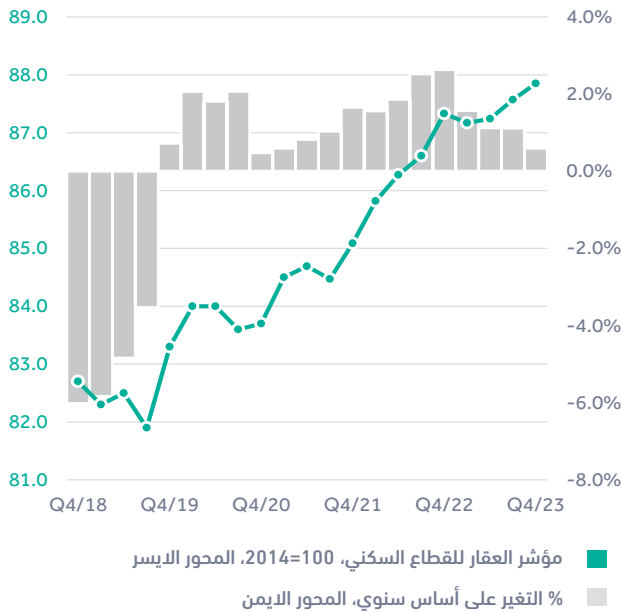
مؤشرات الأسعار في السوق العقارية

الرسم البياني 1:
المؤشر العام للعقار



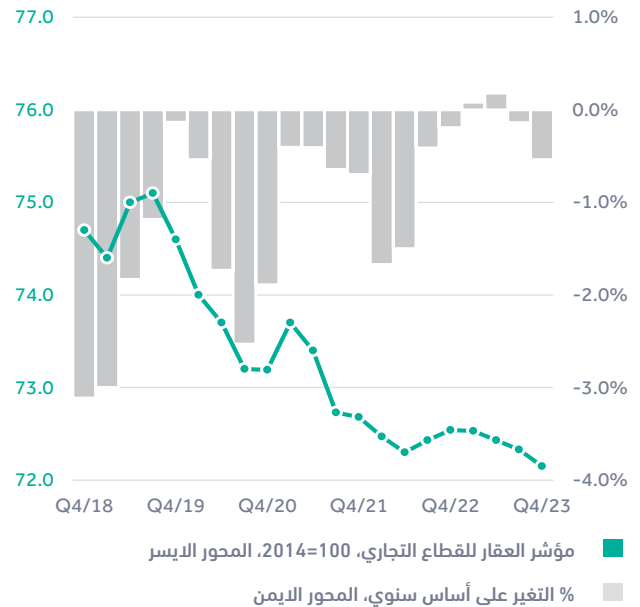
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:
مؤشر العقار للقطاع السكني



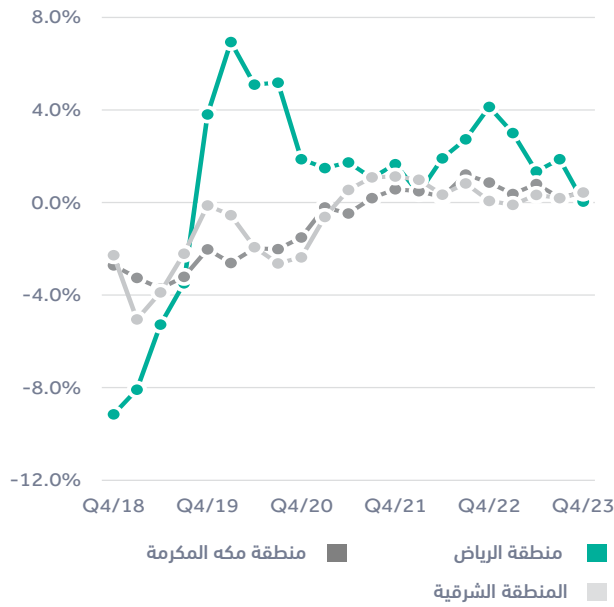
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:
مؤشر العقار للقطاع التجاري



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
المؤشرات العقارية للمناطق الرئيسية (نسبة التغير السنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

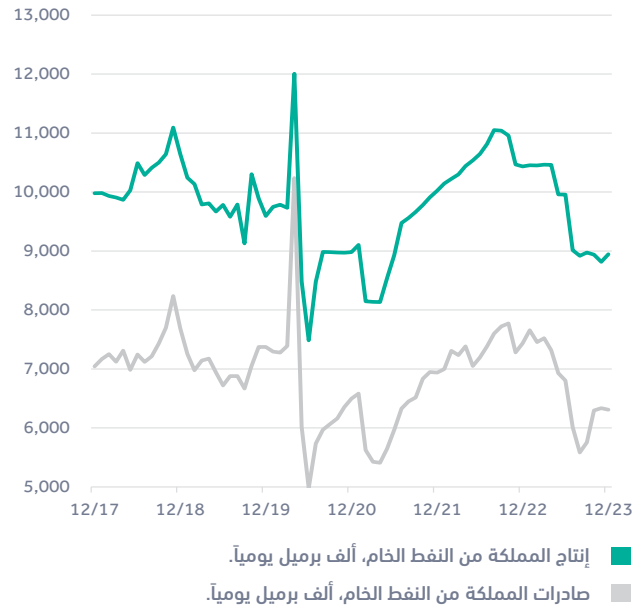
العقارات السكنية التي قفزت بنسبة 40% على أساس سنوي. وعلى الجانب الآخر، شهدت قيمة التعاملات العقارية التجارية انخفاضاً بنسبة 8% على أساس سنوي في الربع الرابع، بعد انتعاش عام قوي بنسبة 54% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023.

استمر الانتعاش في حجم التعاملات العقارية، بعد الانخفاض الذي شهده النصف الأول من العام السابق، خلال الربع الرابع من عام 2023. وارتفع إجمالي حجم المعاملات بنسبة 18% مقارنة بالعام السابق. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الارتفاع الكبير في تعاملات

إحصائيات اسواق النفط: الإنتاج، التصدير، التكرير و الأسعار

الرسم البياني 1:

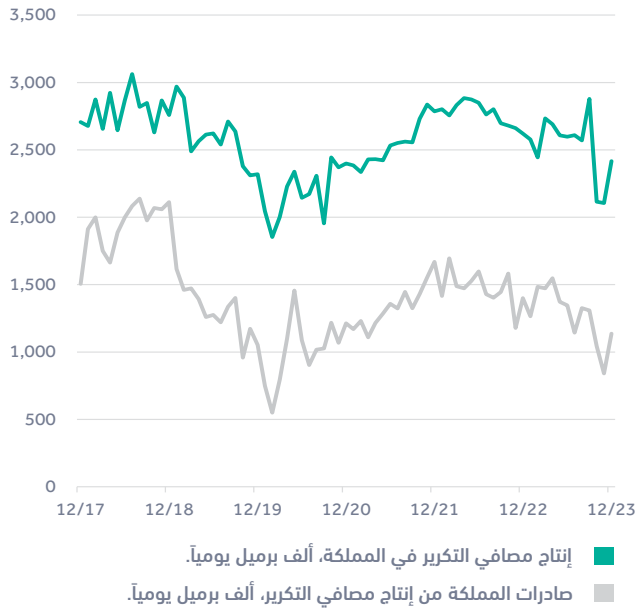
إنتاج وتصدير المملكة من النفط الخام



المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 2:

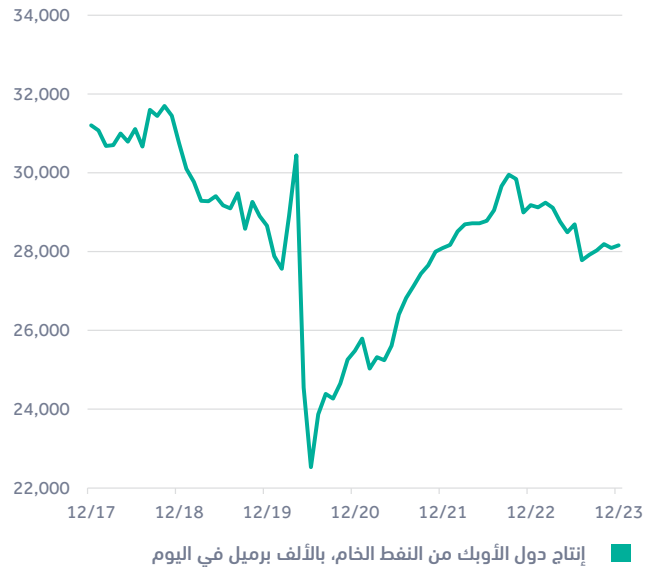
إنتاج وتصدير مصافي التكرير في المملكة



المصدر: مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 3:

إنتاج دول الأوبك من النفط الخام



المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 4:

أسعار النفط



المصدر: بلومبيرغ

برميل يومياً، ما يشير إلى انخفاض بنسبة -9.5% مقارنةً بعام 2022. ومع اقتراب نهاية العام وحتى يناير، شهدت أسعار النفط انتعاشاً مدفوعاً بالتوترات المتزايدة في الشرق الأوسط، ما أدى إلى تجاوز أسعار خام برنت عتبة 80 دولاراً للبرميل مرة أخرى.

اختتم إنتاج النفط الخام العام بمعدل 8.94 مليون برميل يومياً في ديسمبر 2023، بمتوسط إنتاج طوال العام بلغ 9.61 مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة -9.2% مقارنةً بالعام السابق. كما بلغ متوسط صادرات النفط الخام لعام 2023 بأكمله 6.67 مليون

سعر صرف العملات الأجنبية وفارق الائتمان

الرسم البياني 1:

سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (12 شهر)



معدل سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار (12 شهر)

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

معدل سعر الصرف الحقيقي و الإسمي للريال السعودي



مؤشر سعر الصرف الحقيقي المرجح للريال السعودي
مؤشر سعر الصرف الإسمي المرجح للريال السعودي

المصدر: بلومبيرغ، جي بي مورغان

الرسم البياني 3:

الفرق بين عائد السندات الحكومية السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية (بالدولار الأمريكي)



الفرق بين عائد السندات السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية



فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية خلال خمس سنوات، نقطة أساس

المصدر: بلومبيرغ

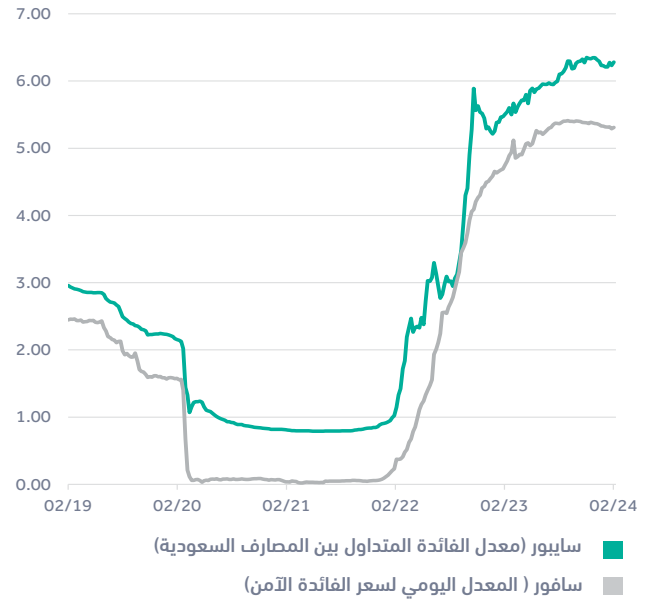
بالدولار والعائد على سندات الخزانة الأمريكية وهامش مبادلة مخاطر الائتمان السيادية للمملكة. وفي الوقت نفسه، استمر سعر الصرف الاسمي للريال السعودي في اتجاهه التصاعدي على المدى الطويل في بداية عام 2024، والذي بدأ في عام 2021.

على الرغم من تزايد التوترات الجيوسياسية في الآونة الأخيرة، إلا أن علاوات المخاطر السيادية السعودية ظلت منخفضة بشكل عام، وينطبق ذلك على أسعار صرف العملات الأجنبية بالريال السعودي، فضلًا عن الفرق بين عائد سندات الحكومة السعودية المقومة

معدلات الفائدة الرسمية، طويلة الأجل وقصيرة الأجل

الرسم البياني 1:

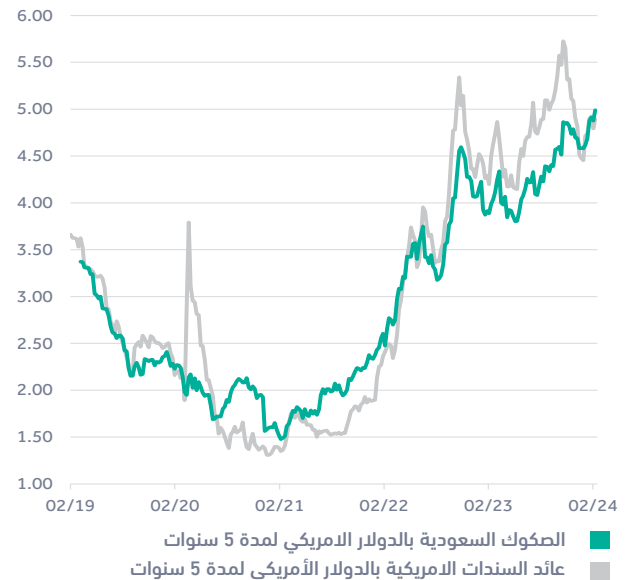
سايبور مقابل سافور بالدولار الأمريكي (3 أشهر)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 3:

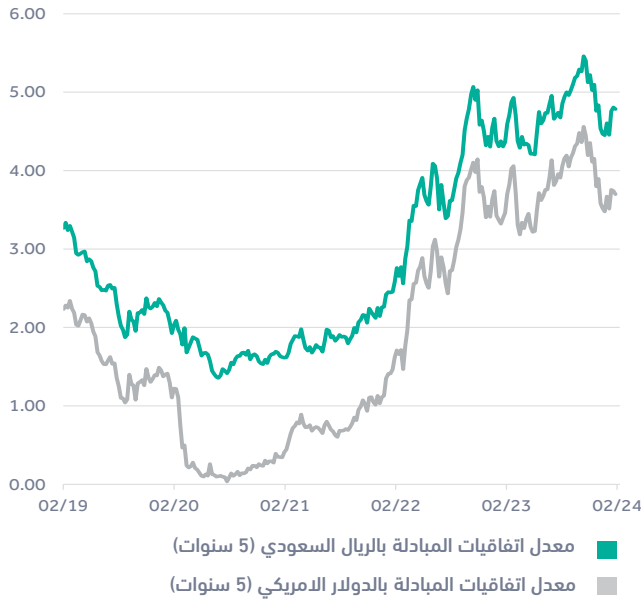
الصكوك الحكومية السعودية بالدولار الأمريكي (5 سنوات) مقابل عائد السندات الأمريكية بالدولار الأمريكي



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

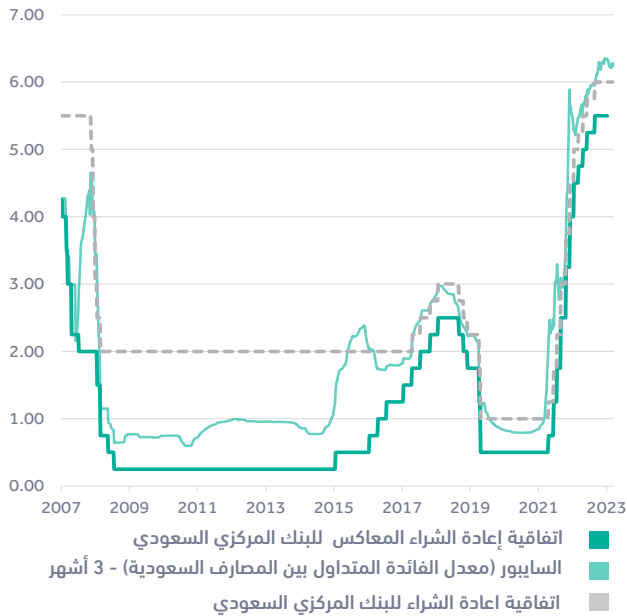
معدل اتفاقيات المبادلة للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (5 سنوات)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

معدل الفائدة للبنك المركزي السعودي و معدل الفائدة المتداول بين المصارف السعودية



المصدر: بلومبيرغ

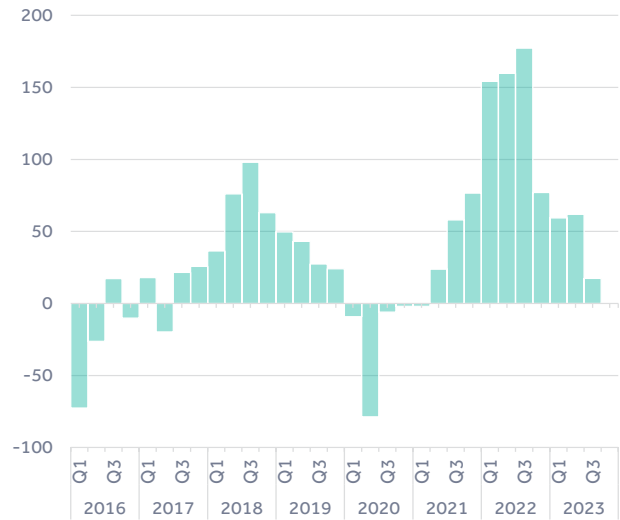
5 سنوات متذبذباً حول 100 نقطة أساس في الآونة الأخيرة. وأدى الانخفاض الحاد في العائدات العالمية خلال الربع الرابع من عام 2023 إلى تضيق فجوة العائد بين أدوات الدين السعودية السيادية الدولية (المقومة بالدولار الأمريكي) والمحلية (المقومة بالريال السعودي) لأجل 5 سنوات، والتي تبلغ في الوقت الحالي حوالي 5.0%.

استقر فارق هامش الائتمان بين مؤشر سايبور لثلاثة أشهر ومعدل التمويل الآمن للقروض قصيرة الأجل المقومة بالدولار الأمريكي لمدة 3 أشهر عند حوالي 90 نقطة أساس منذ نهاية الربع الثالث من عام 2023. وفي الوقت نفسه، ظل الفرق بين معدلات المبادلة المقومة بالريال السعودي ومعدلات المبادلة المقومة بالدولار الأمريكي لأجل

ميزان المدفوعات السعودي

الرسم البياني 1:

ميزان الحساب الجاري

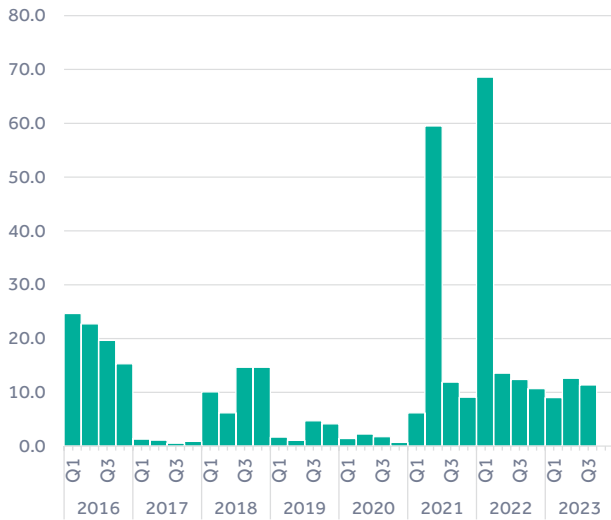


ميزان الحساب الجاري، مليار ريال سعودي- ربع سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

الاستثمار الأجنبي المباشر

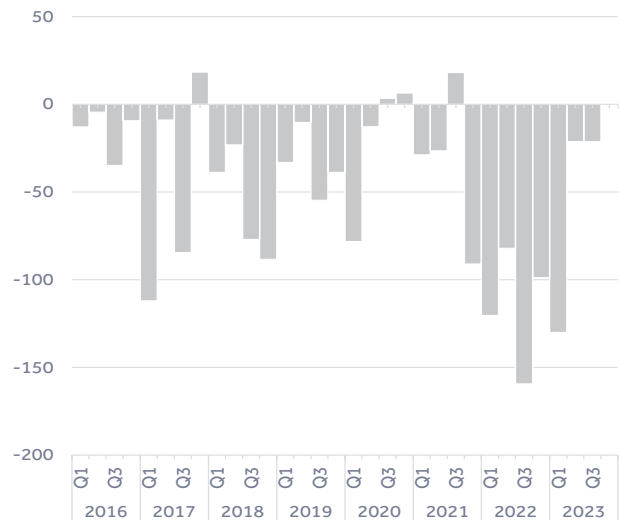


تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل ربع سنوي، بالمليار ريال سعودي.
(جزء من رصيد الحساب المالي)

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

ميزان الحساب المالي

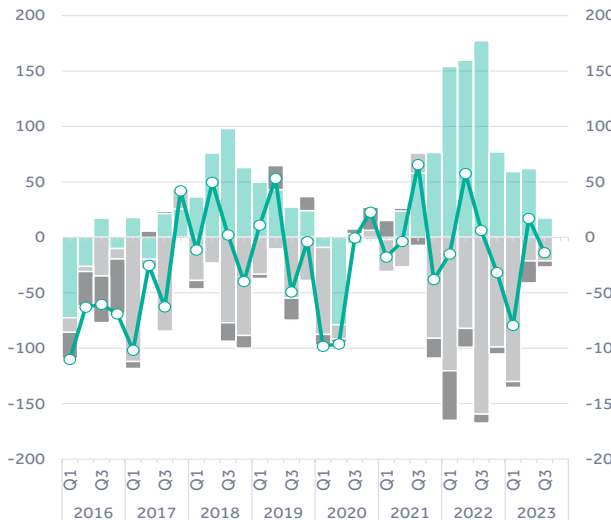


رصيد الحساب المالي (باستثناء التغييرات في الأصول الاحتياطية الأجنبية، كل ثلاثة أشهر في مليار ريال (+ تدفقات رأس المال الداخلة، - تدفقات رأس المال الخارجة)

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

المساهمة في ميزان المدفوعات



رصيد الحساب الجاري (باللون الأخضر) - صافي التغير في الأصول الاحتياطية الأجنبية (باللون البني) - السهو والخطأ (باللون الرمادي) - رصيد الحساب المالي (باللون الأزرق)

المصدر: البنك المركزي السعودي

حسابية جديدة، وتكشف البيانات المحدثّة عن زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، إذ تأثرت الإحصاءات بصفقات البنية التحتية لخطوط الأنابيب المتعلقة بأرامكو في عامي 2021 و2022 تأثيراً كبيراً.

انخفض فائض الحساب الجاري في الربع الثالث من عام 2023 إلى 17 مليار ريال، ويعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض فائض الميزان التجاري مقارنة بالربع الثاني من عام 2023. كما خضعت بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمراجعات كبيرة بناءً على منهجية

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

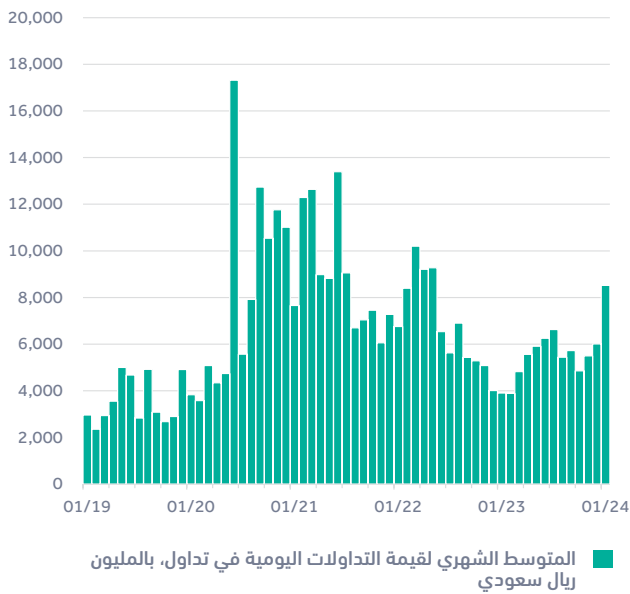
الرسم البياني 1:

مؤشر السوق الرئيسي



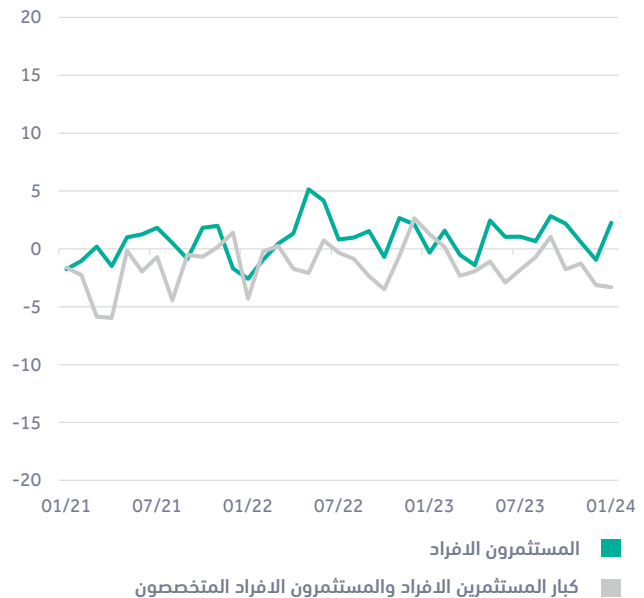
الرسم البياني 2:

متوسط قيمة التداولات اليومية في تداول



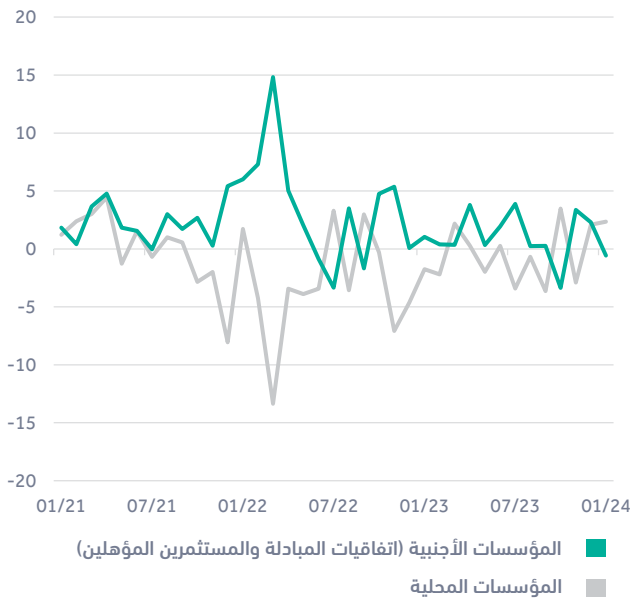
الرسم البياني 3:

صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



الرسم البياني 4:

صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



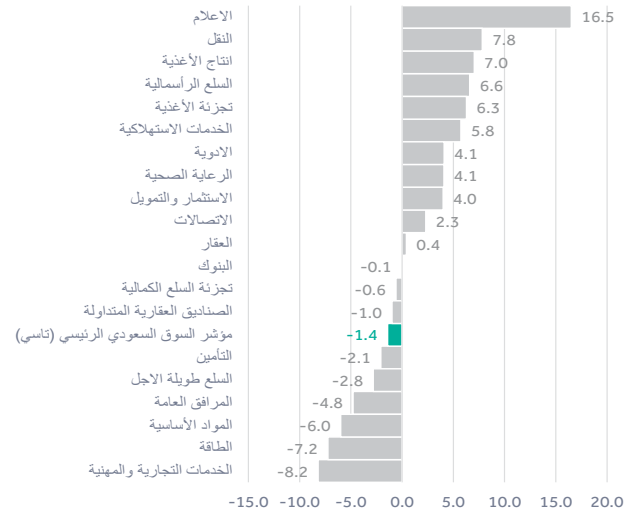
إذ فبراير. وقد عززت هذا الارتفاع الزيادة الكبيرة في حجم التداول، إذ بلغ متوسط حجم التداول اليومي 8.5 مليار ريال في شهر يناير 2024، مقارنة بمتوسط 4.9 مليار ريال في شهر أكتوبر من العام السابق.

بعد فترة قصيرة من الاستقرار النسبي شهدنا مؤشر السوق السعودية "تاسي" في شهر يناير، فإنه واصل تعافيه القوي، ما دفع السوق من مستويات أقل من 10300 نقطة في أكتوبر إلى زيادة حجم التداول في السوق إلى أكثر من 12500 نقطة بحلول منتصف

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:

أداء قطاعات سوق الأسهم السعودي من عام حتى يناير 2024

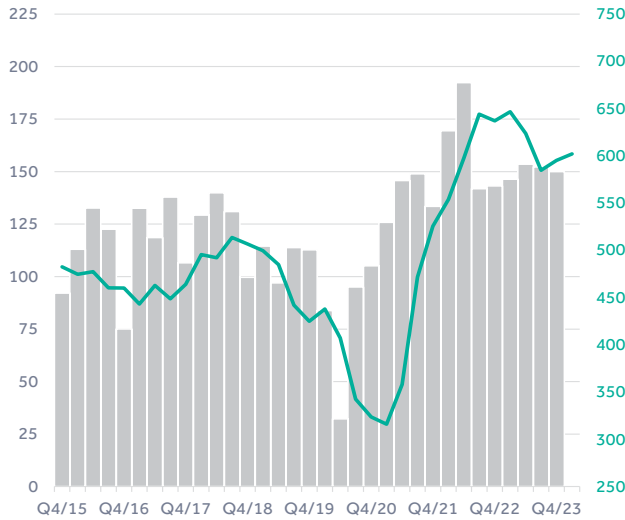


الاداء من بداية العام كنسبة مئوية، شاملاً توزيعات الدرباح

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

الأرباح الربعية لسوق الأسهم السعودي



ربحية السهم الربعية للمؤشر العام، بالريال السعودي - المحور الأيسر
مكرر ربحية السهم التاريخي في المؤشر العام للربع الرابع - المحور اليمين

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 3:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية التاريخي

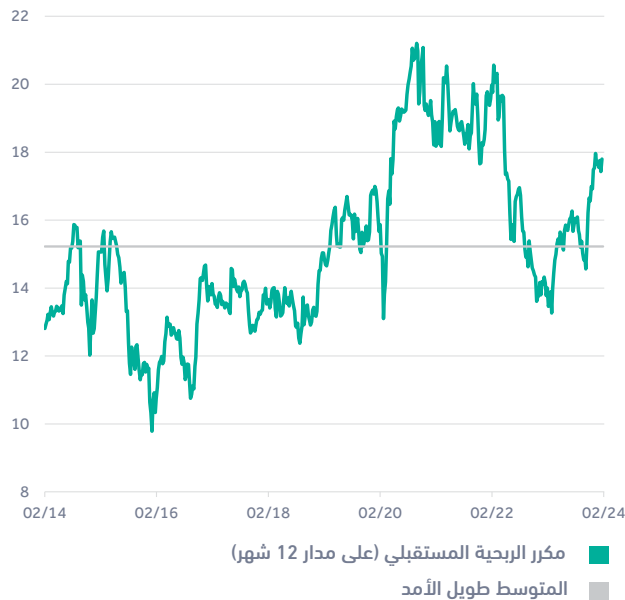


مكرر الربحية التاريخي (على مدار 12 شهر)
المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية المستقبلي



مكرر الربحية المستقبلي (على مدار 12 شهر)
المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

أداء ضعيفاً. ومع ذلك، أدى التزايد المستمر منذ أكتوبر الماضي إلى ارتفاع مقاييس التقييم، لا سيما فيما يتعلق بنسبة السعر إلى الأرباح في الأشهر الاثني عشر المقبلة.

تتضح فترة الاستقرار النسبي التي شهدتها مؤشر تاسي في شهر يناير من خلال أدائه الشهري الذي أظهر انخفاضاً بنسبة -1.4%. والجدير بالذكر أن قطاعي الإعلام والنقل برزا كأفضل القطاعات أداءً خلال شهر يناير، في حين أظهر قطاعا الطاقة والخدمات التجارية والمهنية

توقعات الاقتصاد السعودي

نتوقع أن ينخفض ميزان الحساب الجاري من مستواه القياسي المسجل في 2022 والذي بلغ 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. أما بالنسبة لعام 2024، نتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي ثم يعاود التعافي ليصل إلى 4.8% في عام 2025.

نتوقع أن يظل التضخم عموماً تحت السيطرة. وبعد أن حقق معدل التضخم متوسطاً سنوياً متواضعاً بنسبة 2.3% في عام 2023، فسيواصل تراجعته إلى 2.0% في عام 2024 مع استمرار ارتفاعه بدرجة متوسطة ونتوقع أن يصل إلى 2.4% في عام 2025.

وأخيراً، نفترض أن يكون سعر الفائدة على الصناديق الفيدرالية قد بلغ ذروته عند مستوى 5.50% ونتوقع أن يخفض البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس في عام 2024 و100 نقطة أساس أخرى في عام 2025. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن يخفض البنك المركزي السعودي سعر إعادة الشراء الرسمي وسعر إعادة الشراء العكسي بمقدار 200 نقطة أساس حتى نهاية عام 2025.

بناءً على سيناريو الوضع الراهن للسياسة النقدية، من المتوقع أن ينهي مؤشر سايبر لثلاثة أشهر هذا العام عند مستوى 5.1% ثم عند مستوى 4.0% بنهاية العام المقبل.

بعد عام من الاستقرار النسبي للنمو في عام 2023، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد السعودي انتعاشاً في عامي 2024 و2025.

كما نتوقع استمرار النمو القوي في القطاع غير النفطي، مدفوعاً بسياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو، مع التركيز على زيادة الإنفاق الاستثماري الذي سيحفز النمو في السنوات المقبلة. ونتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.9% في عام 2024 و5.2% في عام 2025، بعد أن بلغ معدل نموه نسبة 4.6% في عام 2023.

سجل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط في عام 2023 انكماشاً بنسبة -9.2% نتيجة لتطبيق سياسة خفض إنتاج النفط الخام في الخمسة عشر شهراً الماضية. ونتوقع أن يرتفع إنتاج النفط تدريجياً مرة أخرى خلال النصف الثاني من عام 2024 وفي عام 2025 على وجه الخصوص. لذا من المتوقع تحقيق معدل نمو طفيف في قطاع النفط بنسبة +0.2% في عام 2024 و+5.4% في عام 2025.

ونتيجة لذلك، نتوقع أن ينمو الاقتصاد الكلي بنسبة 2.8% في عام 2024 و4.8% في عام 2025 بعد معدل نمو السلبي بنسبة -0.9% في عام 2023.

بناءً على سيناريو الوضع الراهن، نتوقع أن تظل أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة وأن يتراوح متوسطها بين 80 و90 دولاراً لхам برنت في العامين التاليين.

بالنظر إلى السياسة المالية التوسعية المتوقعة أن تتبعها الحكومة في العامين المقبلين، فإننا نتوقع أن يصل العجز المالي إلى 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 وأن يتقلص إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

نظرة سريعة على الحقائق والارقام

2025f	2024f	2023	2022	
اسعار النفط و حجم الانتاج (المتوسط السنوي)				
86.0	84.0	82.2	99.0	سعر خام برنت (دولار للبرميل)
82.0	80.0	77.6	94.3	سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار للبرميل)
86.0	84.0	83.0	100.0	سعر سلة أوبك (دولار للبرميل)
10.2	9.6	9.6	10.6	إنتاج المملكة من النفط (مليون برميل يومياً)
معدلات التضخم واسعار الفائدة (بنهاية السنة)				
2.40	2.00	2.33	2.47	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط سنوي)
4.05	5.10	6.23	5.34	السايبور لثلاث أشهر
3.50	4.50	5.50	4.50	الريبيو العكسي
4.00	5.00	6.00	5.00	الريبيو الاساسي
سوق العمل (المتوسط السنوي)				
4.6	4.8	5.0	5.6	معدل البطالة للسكان
7.7	8.1	8.5	9.4	معدل البطالة للسكان السعوديين
61.3	61.2	61.1	61.1	معدل المشاركة الاقتصادية للسكان
52.2	52.1	51.9	51.7	معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين

2025f	2024f	2023	2022	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
4.8	2.8	-0.9	8.7	الاقتصاد الإجمالي
5.2	4.8	4.6	5.5	الأنشطة غير النفطية
2.3	2.2	2.1	4.7	الأنشطة الحكومية
5.4	0.2	-9.2	15.4	الأنشطة النفطية
الميزان المالي و الدين العام				
-83	-124	-81	104	رصيد المالية العامة (مليار ريال سعودي)
-1.8	-2.9	-2.0	2.5	الميزان المالي (%) من إجمالي الناتج المحلي
1257	1174	1050	990	الدين العام (مليار ريال سعودي)
28.0	27.6	25.4	23.8	الدين العام (%) من إجمالي الناتج المحلي
الحساب الجاري و الحساب التجاري				
534	449	475	882	الميزان التجاري (مليار ريال سعودي)
11.9	10.5	11.5	21.2	الميزان التجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي
216	134	159	576	الحساب الجاري (مليار ريال سعودي)
4.8	3.1	3.8	13.8	الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، بلومبيرغ، الرياض المالية

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي الرياض المالية

بيان إخلاء المسؤولية:

تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير بحسن نية من مصادر عامة مختلفة يعتقد بأنه موثوق بها. في حين اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير هي دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذه الوثيقة هي عادلة ومعقولة، ومع ذلك فإن الرياض المالية لا تضمن دقة البيانات والمعلومات المقدمة، وعلى وجه الخصوص، الرياض المالية لا تتعهد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كاملة أو خالية من أي خطأ. هذا التقرير ليس، وليس المقصود به أن يفسر على أنه، عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية. وبناء عليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة، عدالة، أو اكتمال المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير. الرياض المالية تخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته، و لن تكون الرياض المالية مسؤولة ولن يكون أي من منسوبي الرياض المالية من مدراء، ومسؤولين، و موظفين مسؤولين في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير. الرياض المالية أو موظفيها أو احد أو أكثر من الشركات التابعة لها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المشار إليها في هذا التقرير.

الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة الرياض المالية - كما في تاريخ هذا التقرير فقط - وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار. ليس هنالك أي ضمان بأن النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متسقة مع أية آراء أو التنبؤات أو التوقعات واردة في هذا التقرير، و ما ورد في التقرير يمثل نتيجة محتملة فقط. كما أن هذه الآراء، والتنبؤات والتوقعات تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي.

القيمة لأي، أو الدخل من أي، من الاستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب و / أو تتأثر بالتغيرات. الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشرا للأداء المستقبلي. وفقا لذلك، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على ناتج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل.

هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام ولا يعتبر ظروف، وأهداف، ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين. ولذلك، فإنه لا يقصد بهذا التقرير تقديم مشورة في مجال الاستثمار ولا يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الاستثمارية الخاصة و/أو الاحتياجات الخاصة بالقارئ. قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الاستثمار يجب على القارئ الحصول على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والقانونية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة.

لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كليا أو جزئيا، وجميع المعلومات و الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة فيه محمية بموجب القواعد ولوائح حقوق الطبع والنشر.